PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**12-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE:	**Government's plan to develop petroleum sector: Amending provisions of gas pricing with foreign partner...following up international arbitration cases to reach solutions**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Amira Mamdouh**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

ننشر خطة الحكومة لتطوير قطاع البترول

تعديل بنود تسعير الغاز مع الشريك الأجنبى.. ومتابعة قضايا التحكيم الدولى للتوصل إلى حلول

«التخطيط»: تقادم معامل التكرير وتأخر سداد الحكومة مسحوباتها من الوقود أبرز المشكلات.. ونطالب بإعادة النظر فى التسهيلات الائتمانية

كتبت - أميرة ممدوح:

قدرت وزارة التخطيط والمتابعة إجمالى استثمارات قطاع البترول المحلية والأجنبية بخطة العام المالى ٢٠١٥-٢٠١٦ بحوالى ٤٨,٦ مليار جنيه، منها ٤٣,٣ مليار جنيه تمثل استثمارات الشركات الأجنبية والمشتركة العاملة فى مجال البحث والإنتاج، و٢,٢ مليار جنيه تمثل استثمارات البترول وشركات القطاع العام، و٣ مليارات أخرى تمثل استثمارات الشركة القابضة للغاز والبتروكيماويات، و٦٠ مليون جنيه تمثل استثمارات المشروعات الاستراتيجية التابعة لوزارة البترول، و٣٩,٥٥ مليون جنيه تمثل استثمارات حكومية بقطاع الثروة المعدنية.

وحدد تقرير صادر عن الوزارة أهم المشكلات التنموية والتحديات الراهنة التى تواجه القطاع، منها ارتفاع الطلب على المنتجات البترولية نتيجة التزايد المستمر فى كل من الاستهلاك الوسيط والنهائى بسبب التوسع فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة، وكذلك الزيادة السكانية التى تمثل تحديًا كبيرًا لقدرته على تأمين احتياجات السوق دون حدوث اختناقات متكررة فى أسواق المنتجات البترولية ومنع انتشار السوق الموازية فى عمليات التوزيع، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية نحو ٧٣,١ مليون طن خلال عام ٢٠١٣-٢٠١٤ مقارنة بما يقرب من ٤٦,١ مليون طن عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ليرتفع بذلك الاستهلاك المحلى خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ١٥٩٪ وهو معدل كبير للغاية. وأضاف التقرير أن اختلال مزيج الطاقة ومصادر توليد الكهرباء من أهم التحديات الراهنة لقطاع البترول، حيث تعتمد مصر على البترول والغاز الطبيعى كمصدر للطاقة بنسبة ٩٦٪ مقابل ٦٢٪ على مستوى العالم بينما تتنوع مصادر الطاقة عالميا، فيستخدم الفحم بنسبة ٢٠٪ والطاقة النووية بنسبة ١٠٪ فى حين أن الفحم لا يستخدم فى مصر إلا بنسبة ١٪، ويمثل الاعتماد شبه التام على المنتجات البترولية ضغطا كبيرًا على القطاع البترولى.

وشددت الوزارة على ضرورة التوجه نحو استخدام الطاقة النووية والفحم ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة فى مصر «طاقة شمسية، وطاقة رياح، وطاقة الكتلة الحيوية» للوفاء باحتياجات التنمية وإيجاد مزيج متنوع لمصادر إنتاج الطاقة لمقابلة الانخفاض الطبيعى فى المصادر غير المتجددة، مشيرًا إلى أن الحكومة قد اتخذت بعض التدابير التى من شأنها السماح لمصانع الأسمنت كثيفة استخدام الطاقة باستخدام الفحم كبديل للغاز الطبيعى أو المازوت.

وأشارت الوزارة إلى أن تقادم معامل التكرير أحد تلك التحديات، حيث تبلغ الطاقة التصميمية لمعامل التكرير المصرية ٣٨ مليون طن، بينما الطاقة التشغيلية الفعلية ٢٦,٥ مليون طن حيث يوجد ٦,٧ مليون طن طاقة فائضة متاحة و٤,٨ مليون طن طاقة غير متاحة نتيجة تقادم معامل التكرير.

إضافة إلى الحاجة إلى تطوير البنية الأساسية للنقل والتوزيع، حيث تبلغ أطوال الخطوط الرئيسية لنقل الخام من المنتجات البترولية حوالى ٥٧٠٠ كم، وقد تم إنشاء معظم خطوط الأنابيب فى التسعينيات من القرن الماضى بمعدل استهلاك حوالى ٢٦,٦ مليون طن فى العام، مقارنة بحوالى ٧٣,١ مليون طن عام ٢٠١٣-٢٠١٤، موضحة أنه خلال تلك الفترة لم يتم تنفيذ أى مشروعات استثمارية إلا بنسبة محدودة بإجمالى ١٧٧ كم وهو ما لا يتفق مع الزيادة الكبيرة فى معدلات الاستهلاك، مما سبق يتضح الحاجة إلى تطوير وتوسعة شبكات النقل لإزالة الاختناقات ومواكبة نمو الطلب خاصة فى محافظات الوجه القبلى.

وتطرق التقرير إلى تأخر بعض الجهات الحكومية فى سداد قيمة مسحوباتها من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى، علاوة على ضرورة حصول الهيئة على ضمانة وزارة المالية وتعهد من البنك المركزى للحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة سواء من البنوك المحلية أو من مؤسسات التمويل الدولية، وانخفاض مساهمة قطاع التعدين فى الناتج المحلى الإجمالى على الرغم من الإمكانات الكبيرة.

وأوضحت الوزارة أن خطة إعادة هيكلة قطاع البترول والثروة المعدنية تهدف إلى تطوير إدارة الشركات البترولية لتعمل على أسس اقتصادية مع اتخاذ التدابير اللازمة لخفض التكلفة، وتطوير قطاع الثروة المعدنية من خلال زيادة عمليات التصنيع وتعظيم القيمة المضافة للمجمعات الصناعية المتكاملة، وطرح مزايدات جديدة للمعادن النفيسة بالتوافق مع قانون الثروة المعدنية الجديدة، بالإضافة إلى العمل على تنمية منطقة المثلث الذهبى بصعيد مصر بهدف إنشاء منطقة اقتصادية ذات مواصفات عالمية تشمل عمليات استخراج المعادن، بالاضافة إلى منشآت صناعية ومراكز تجارية وسياحية.

كما تشتمل خطة تطوير القطاع العمل على إنشاء جهاز تنظيمى للبترول أسوة بما تم فى الغاز الطبيعى يعمل بصفة أساسية على مراقبة تنفيذ التشريعات والقوانين المنظمة للأسواق بما يضمن تشجيع القطاع الخاص وإيجاد مناخ جاذب للاستثمار مع تنظيم شبكات النقل والتوزيع وإتاحة استخدامها للمستثمرين مقابل تعريفة عادلة للنقل والتوزيع.

وعلى صعيد الأهداف والإجراءات العاجلة على المدى القصير، فإنه من المستهدف الحفاظ على مستوى الاحتياطى المؤكد من الزيت الخام والغاز الطبيعى وتكوين احتياطى استراتيجى لتغطية احتياجات التنمية وسرعة الاستفادة من الحقول والآبار المكتشفة لتحقيق زيادة ملموسة فى انتاج الزيت الخام والغاز الطبيعى وتنفيذ خطة قومية لترشيد الاستهلاك المحلى بالتنسيق بين الجهات المعنية، تشمل حملات إعلامية وتوعوية وموسعة. وكذلك الانتظام فى سداد مستحقات الشركاء الأجانب المتراكمة لحثهم على عمليات البحث والاستكشاف والتنمية، وطرح مزايدات جديدة للبحث والاستكشاف مع إيجاد آلية لتطوير الاتفاقيات البترولية بما يسمح بتعديل سعر شراء الغاز الطبيعى من الشركاء الأجانب على النحو الذى يتناسب مع تكاليف الإنتاج من الحقول العميقة.

ونوهت الوزارة إلى ضرورة تطوير التشريعات والنظم المالية وبنود تسعير الغاز المشترى من الشركاء الأجانب وفقًا للاتفاقيات البترولية لجذب المزيد من الاستثمارات لزيادة الاحتياطيات البترولية والأرباح، ومتابعة قضايا التحكيم والعمل على التوصل إلى حلول توافقية كلما أمكن.